

No. 47221

—
**Morocco
and
Germany**

Treaty between the Kingdom of Morocco and the Federal Republic of Germany on the mutual encouragement and protection of investments (with protocol). Rabat, 6 August 2001

Entry into force: *12 April 2008 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, French and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Morocco, 3 March 2010*

—
**Maroc
et
Allemagne**

Traité entre le Royaume du Maroc et la République fédérale d'Allemagne relatif à l'encouragement et à la protection mutuels des investissements (avec protocole). Rabat, 6 août 2001

Entrée en vigueur : *12 avril 2008 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, français et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Maroc, 3 mars 2010*

ب) تدرس الدول المعاقدة بعناية في إطار تشريعها الداخلي ، طلبات الدخول والترخيص بالإقامة المودعة من طرف أشخاص تابعين لإحدى الدولتين الذين يرغبون في دخول تراب الدولة المعاقدة الأخرى في إطار إنجاز استثمار ما . ويطبق هذا أيضا على العمال التابعين لإحدى الدولتين والذين يرغبون ، في نفس الإطار ، دخول تراب الدولة المعاقدة الأخرى والإقامة به من أجل مزاولة نشاط مريح . كما أن طلبات رخص العمل تدرس أيضا بعناية .

(2) المادة السابعة - إضافة :

يعتبر كل تحويل يتم داخل الآجال المطلوبة عادة للنظر في إجراءات التحويل، قد أنجز "بدون أجل" في مدلول الفقرة 1 من المادة السابعة . ويتدئ الأجل من تاريخ إيداع طلب يعاب بطريقة وشكل تامين . ولا يجب أن يتعدى في كل الأحوال أجلا أقصاه شهرين .

(3) وفي حالة نقل البضائع أو الأشخاص في إطار إنجاز استثمار ما ، فإن الدولة المعاقدة لا تستثني ولا تعرفل مقاولات النقل التابعة للدولة المعاقدة الأخرى . وتمنح عند الإقتضاء الرخص الضرورية للنقل .

البروتوكول الملحق بالمعاهدة

بين

المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل

خلال توقيع المعاهدة بين المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل ، اتفق مفوضو الطرفين المرخص لهما قانوناً بذلك ، على المقتضيات التالية، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة .

(1) المادة الثالثة - إضافة :

أ) يعتبر " نشاطا " بالمعنى المشار إليه في الفقرة 2 من المادة الثالثة ، على سبيل المثال وليس الحصر : التدبير والصيانة والإستعمال والإنتفاع والتصرف في الإستثمار ، ويمكن اعتبار "معاملة أقل أفضلية" في مدلول المادة الثالثة ، لامتساواة في المعاملة في حالة فرض قيود لدى شراء المواد الأولية أو المواد الثانوية ، وعند شراء الوقود والمحروقات وكذا وسائل الإنتاج والاستغلال بشقي الأنواع ، أو لامتساواة في المعاملة في حالة وضع عراقيل أمام بيع المواد داخل أو خارج البلد ، وكذا كافة التدابير ذات الأثر المماثل .

لا يمكن اعتبار التدابير المتخذة لأسباب الأمن والنظام العام والصحة العمومية أو لأسباب أخلاقية ، "كمعاملة أقل أفضلية" في مدلول المادة 3.

المادة الخامسة عشر

ينتهي العمل بالمعاهدة الموقعة في 31 غشت 1961 بين المملكة المغربية و جمهورية ألمانيا الاتحادية حول تشجيع استثمار رؤوس الأموال ، ابتداء من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

حرر في الرباط بتاريخ 6 غشت 2001

في نظرين باللغات العربية والألمانية والفرنسية ، وللنصوص الثلاثة نفس الحجية .
وفي حالة اختلاف في تأويل النصين العربي والألماني ، يرجح النص الفرنسي .

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية
Nuno-Diogo Schell

عن المملكة المغربية

المادة الثانية عشر

لا يرتبط تطبيق هذه المعاهدة بوجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الدولتين المتعاقبتين.

المادة الثالثة عشر

يشكل البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة الرابعة عشر

1) تعرض هذه المعاهدة على المصادقة ويتم تبادل وثائق المصادقة في أقرب الآجال.

2) تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد مرور شهر عن تبادل وثائق المصادقة ، وتبقى سارية المفعول لمدة عشر سنوات . ويتم تمديدها فيما بعد لمدة غير محدودة ما لم يتم إلغاؤها، كتابياً، من طرف إحدى الدولتين المتعاقبتين، وذلك بواسطة إشعار مسبق إثنا عشر شهراً قبل انتهائها . وعند انتهاء فترة عشر سنوات ، يمكن إلغاء هذه المعاهدة في أي وقت بواسطة إشعار مسبق إثنا عشر شهراً قبيل ذلك.

3) بالنسبة للاستثمارات المنجزة قبل تاريخ انتهاء هذه المعاهدة ، فإن المواد 1 إلى 13 المذكورة أعلاه تبقى سارية المفعول لمدة 15 سنة ابتداء من تاريخ انتهاء هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشر

(1) إن الخلاف المتعلق بالاستثمارات الذي ينشأ بين إحدى الدولتين المتعاقدتين ومستثمر من الدولة المتعاقدة الأخرى ، يتم حله قدر الإمكان بالتراضي بين طرفي النزاع .

(2) إذا تعذرت تسوية هذا الخلاف في ظرف ستة أشهر ابتداء من تاريخ الإخطار به من قبل أحد الطرفين في النزاع ، يعرض الخلاف على مسطرة التحكيم بنسبة على طلب أحد مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى. ما لم يتفق طرفا النزاع على غير ذلك، فإن الخلاف يعرض على مسطرة التحكيم في إطار الاتفاقية المتعلقة بتسوية النزاعات الخاصة بالاستثمارات بين الدول ورعايا دول أخرى الموقعة في 18 مارس 1965 .

(3) يعتبر قرار التحكيم ملزما و لا يمكن أن يكون موضوع شكاية أو طعن غير المنصوص عليهما في الاتفاقية السالفة الذكر . وينفذ القرار طبقا للقانون الوطني .

(4) لا يمكن للدولة المتعاقدة طرف في النزاع أن تثير أي استثناء خلال مسطرة التحكيم أو تنفيذ قرار تحكيمي، بدعوى أن مستثمر الطرف الآخر قد حصل على تعويض، جزئي أو كلي، من طرف تأمين ما .

3) يتم تكوين هيئة تحكيم خاصة تعين كل دولة متعاقدة عضوا فيها. ويتفق العضوان على اختيار رئيس من بين رعايا دولة ثالثة يتم تعيينها من طرف حكومتي الدولتين المتعاقدين. ويتم تعيين العضوين في ظرف شهرين ، ويعين الرئيس في ظرف ثلاثة أشهر بعدما تكون إحدى الدولتين المتعاقدين قد أبلغت رغبتها إلى الأخرى في عرض الخلاف على هيئة للتحكيم .

4) إذا لم تحترم الآجال المحددة في الفقرة الثالثة وفي غياب تسوية أخرى ، يمكن لكل دولة متعاقدة أن تلتزم من رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالتعيينات الضرورية .

وفي حالة ما إذا كان الرئيس يحمل جنسية إحدى الدولتين المتعاقدين ، أو إذا تعذر عليه ذلك لسبب ما ، فإنه يعود لنائب الرئيس القيام بالتعيينات . وإذا كان نائب الرئيس يحمل أيضا جنسية إحدى الدولتين المتعاقدين أو إذا تعذر عليه القيام بذلك ، يرجع إجراء التعيينات للعضو الذي يلي مباشرة في الترتيب ، والذي ليس من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدين.

5) تتخذ هيئة التحكيم قراراتها على أساس مقتضيات هذه المعاهدة وقواعد القانون الدولي المعارف عليها. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتعتبر هذه القرارات إلزامية . تتحمل كل دولة متعاقدة المصاريف المترتبة عن نشاط حكمها وكذا مصاريف تمثيلها في إجراءات مسطرة التحكيم . أما أتعاب الرئيس والمصاريف الأخرى فتقسم مناصفة بين الدولتين المتعاقدين . ويمكن لهيئة التحكيم تحديد مسطرة أخرى تتعلق بالمصاريف . فيما عدا ذلك تحدد هيئة التحكيم مسطرتها .

المادة الثامنة

(1) إذا نتجت عن تشريع دولة متعاقدة أو عن التزامات القانون الدولي المتداولة حاليا أو التي ستصاغ في المستقبل بين الدول المتعاقدة خارج هذه المعاهدة، أنظمة عامة أو خاصة تمنح لاستثمار مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى ، معاملة أكثر أفضلية من تلك التي تنص عليها هذه المعاهدة ، فإن هذه الأنظمة تسمو على هذه المعاهدة طالما أنها أكثر أفضلية .

(2) تحرم كل دولة متعاقدة أي التزام آخر قد تكون أبرمته بخصوص استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى التي أنجزت فوق ترابها .

المادة التاسعة

تطبق هذه المعاهدة أيضا على القضايا التي تطرح ما بعد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ فيما يخص الاستثمارات التي أنجزت من طرف مستثمري إحدى الدول المتعاقدة فوق تراب الدولة الأخرى قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، طبقا لقانون الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة العاشرة

(1) إن الخلافات بين الدولتين المتعاقدين المتعلقة بتأويل أو تطبيق هذه المعاهدة ، يجب تسويتها في حدود الإمكان من طرف حكومتي الدولتين المتعاقدين .

(2) في حالة عدم تسوية خلاف بهذه الطريقة ، فإنه يتم عرضه على هيئة التحكيم بطلب من إحدى الدولتين .

المادة السادسة

إذا قامت دولة متعاقدة بدفع مبالغ إلى مستثمريها بموجب ضمانات ممنوحة للاستثمار فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن هذه الأخيرة ، دون المس بحقوق الدولة الأولى المتعاقدة الناجمة عن المادة العاشرة لهذه المعاهدة، تعترف بموجب القانون أو عقد ، بانتقال كل حقوق ومطالب مستثمريها للدولة المتعاقدة الأولى. كما أن الدولة المتعاقدة الأخرى تعترف بالحلول محل الدولة المتعاقدة الأولى في جميع حقوقها ومطالبها التي سيسمح للدولة المتعاقدة الأولى بممارستها في نفس الحدود كسالفها. وفيما يخص تحويل المبالغ الناتجة عن هذه الحقوق والمطالب فإن مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة من المادة الرابعة وكذا المادة الخامسة من هذه المعاهدة، تصبح سارية المفعول ميت أديس ميت أندس

المادة السابعة

1) تم التحويلات المشار إليها في الفقرتين 2 أو 3 من المادة الرابعة أو في المادة الخامسة أو في المادة السادسة من هذه المعاهدة ، بدون أجل بسعر الصرف الجاري به العمل رسمياً بتاريخ التحويل.

2) في غياب سوق الصرف ، فإن السعر المستعمل هو آخر سعر مطبق على الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى البلد المضيف ، أو آخر سعر صرف معتمد لتحويل العملة الصعبة إلى حقوق السحب الخاصة. ويؤخذ بالسعر الأكثر أفضلية للمستثمر .

3) يستفيد مستثمرو الدولة المتعاقدة الذين لحقت استثماراتهم خسائر من جراء حرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ على الصعيد الوطني أو إضرابات في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى ، من لدن هذه الأخيرة ، فيما يخص المسترجعات والتعويضات أو المقاصات أو أية تسوية أخرى ، من معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريها . ويجب أن تكون هذه المدفوعات قابلة للتحويل بحرية .

4) يتمتع مستثمرو كلا الدولتين المتعاقدين، فيما يخص القضايا التي تنطبق لها هذه المادة ، فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى ، بمعاملة الدولة الأكثر رعاية .

المادة الخامسة

تضمن كل دولة متعاقدة لمستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى حرية تحويل المدفوعات المرتبطة بالاستثمار، وخاصة :

أ) رأس المال أو أية مبالغ تكميلية تهدف إلى الحفاظ أو الزيادة في الاستثمار .
ب) المبالغ المدفوعة خلال فترة محددة من جراء استثمار كالأرباح وحصص الأرباح والفوائد والإتاوات الناتجة عن استغلال الرخص أو أية مداخيل جارية أخرى .

ج) المدفوعات الموجهة لتسديد القروض كما نصت عليه المادة الأولى الفقرة 1 "ج" .

د) العوائد الناتجة عن بيع أو تصفية جزئية أو كلية للاستثمار .

ه) التعويضات المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

- 3) لا تشمل هذه المعاملة الامتيازات التي يمكن أن تمنحها إحدى الدولتين المتعاقبتين لمستثمري دولة أخرى ثالثة بموجب انتمائها أو انضمامها لاتحاد جمركي أو اقتصادي أو لسوق مشتركة أو منطقة للتبادل الحر .
- 4) لا تشمل المعاملة الممنوحة بموجب هذه المادة ، الامتيازات التي تمنحها دولة متعاقدة لمستثمري دول أخرى بموجب اتفاق حول تفادي الازدواج الضريبي أو أي توافق آخر في الميدان الجبائي .

المادة الرابعة :

- 1) تتمتع استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى ، بحماية وأمن شاملين .
- 2) لا يمكن لاستثمارات مستثمري دولة متعاقدة أن تتعرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر لزرع الملكية أو تأميم أو لإجراءات ذات أثر مماثل ، إلا لأغراض المنفعة العامة ومقابل أداء تعويض . ويعادل التعويض القيمة السوقية للاستثمار المتروك مباشرة قبل التاريخ الذي تم فيه إعلان نزع الملكية أو التأميم أو أي إجراء مماثل بصفة فعلية أو وشيكة الوقوع . يدفع التعويض بدون أجل وتؤدى عنه إلى غاية تاريخ الدفع ، الفوائد بالسعر البنكسي المتداول، ويجب أن يكون التعويض منجزا بصورة فعلية وقابلا للتحويل بكل حرية. وإلى غاية لحظة نزع الملكية أو التأميم أو تنفيذ أي إجراء مماثل يجب القيام بتحديد ودفع التعويض بطريقة مواتية . وتراقب شرعية نزع الملكية أو التأميم أو أي إجراء مماثل وكذا مبلغ التعويض بواسطة مسطرة قضائية عادية .

(2) في كل حالة ، تعامل كل دولة متعاقدة استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى، معاملة منصفة وعادلة وتوفر لها الحماية الكاملة المنصوص عليها في هذه المعاهدة . تتمتع مداخيل الاستثمار وكذا المداخيل الناتجة عن إعادة استثمارها ، بنفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار الأصلي.

(3) لا يجب على أية دولة متعاقدة ، من خلال إجراءات تحكيمية أو تمييزية ، عرقلة تدبير أو صيانة أو استعمال أو الانتفاع أو التصرف في استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى فوق تراهما.

المادة الثالثة :

(1) لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين أن تخضع الاستثمارات المنجزة فوق تراهما والتي هي في ملكية مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو التي توجد تحت نفوذهم لمعاملة تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريها أو مستثمري دولة أخرى.

(2) لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين أن تخضع فوق تراهما ، مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يخص أنشطتهم المرتبطة باستثمارات لمعاملة تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريها أو لمستثمري أي بلد آخر.

ب) كل شخص معنوي وكذلك كل شركة تجارية أو أية شركة يوجد مقرها فوق تراب المملكة المغربية أو جمهوريه ألمانيا الاتحادية وتأسست على التوالي طبقا للتشريع المغربي أو الألماني، بغض النظر عن مسألة ما إذا كان نشاطها يهدف أو لا يهدف إلى تحقيق الربح ، وتقوم بإنجاز استثمار فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى .

(4) تعني عبارة " إقليم " ،

أ) بالنسبة للمملكة المغربية :

تراب المملكة المغربية بما فيه المنطقة البحرية الواقعة وراء المياه الإقليمية للمملكة المغربية التي تم تعيينها أو سيتم تعيينها لاحقا بموجب تشريع المملكة المغربية وطبقا للقانون الدولي كمنطقة يمكن أن تطبق داخلها قوانين المملكة المغربية المتعلقة بأعماق البحار وتحت قاع البحر وكذا الموارد الطبيعية.

ب) بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية :

التراب الذي يطبق فيه قانون جمهورية ألمانيا الاتحادية أو التراب الذي يخول القانون الدولي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ممارسة حقوق السيادة أو الولاية عليه .

المادة الثانية :

1) تشجع كل من الدولتين المتعاقبتين ، في حدود المستطاع ، الاستثمارات التي ينجزها مستثمرو الدولة المتعاقدة الأخرى فوق ترابها وتقبل هذه الاستثمارات طبقا لتشريعها .

ب) حقوق المساهمة في الشركات وكل الأشكال الأخرى للمساهمة في الشركات بما في ذلك المساهمات الضئيلة وغير المباشرة وكذا السندات أو الرسوم المماثلة.

ج) الديون النقدية أو المتعلقة بالخدمات ذات قيمة اقتصادية والمرتبطة باستثمار .
د) حقوق الملكية الفكرية خصوصا حقوق المؤلف والبراءات والنماذج النفعية و الرسوم والتصاميم الصناعية و العلامات و الأسماء التجارية و البيانات السرية التقنية والتجارية و الإجراءات التقنية و المهارة و القيمة الإضافية .
هـ) الامتيازات الممنوحة في إطار القانون العام أو التعااقدي بما في ذلك الامتيازات الخاصة بالتنقيب واستغلال الثروات الطبيعية.
إن أي تعديل في الشكل القانوني الذي تم به استثمار الأصول لا يؤثر على طابعها كاستثمارات بالمعنى الوارد في هذه المعاهدة.

2) تعني عبارة " مدا خيل " ، المبالغ المدفوعة خلال فترة معينة نتيجة استثمار مثل الأرباح وحصص الأرباح والفوائد والإتاوات الناتجة عن استغلال الرخص أو أية مدا خيل جارية أخرى .

3) تعني عبارة "مستثمر" ،

أ) كل شخص ذاتي يحمل الجنسية المغربية بموجب قوانين المملكة المغربية وكل ألماني بالمعنى الوارد في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، يقوم بإنجاز استثمار فوق إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى.

إن المملكة المغربية و جمهورية ألمانيا الاتحادية ؛

رغبة منهما في توطيد التعاون الاقتصادي بين الدولتين ؛

وحرصا على خلق الشروط المناسبة لإنجاز الاستثمارات من طرف

مستثمري إحدى الدولتين فوق تراب الدولة الأخرى ؛

واعترافا بأن التشجيع والحماية التعاقدية للاستثمارات كفيلا بتحفيز

المبادرة الاقتصادية الحرة ورفع مستوى ازدهار الشعبين ؛

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

لأغراض هذه المعاهدة ،

1) يشمل لفظ " استثمار " كل أنواع الأصول المستثمرة من طرف مستثمري

دولة متعاقدة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى ، طبقا للقوانين والأنظمة

الجاري بها العمل في هذه الدولة المتعاقدة الأخيرة ، خاصة :

أ) الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذا باقي الحقوق العينية مثل رهون

العقارية والرهون الحيازية والامتيازات والكفالات وكل الحقوق المماثلة.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

معااهدة

بين المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية
بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

Traité

entre

le Royaume du Maroc

et

la République fédérale d'Allemagne

relatif à

l'encouragement et à la protection mutuels des investissements

le Royaume du Maroc
et
La République fédérale d'Allemagne,

désireux d'approfondir la coopération économique entre les deux Etats,

soucieux de créer des conditions favorables aux investissements des investisseurs de l'un des deux Etats sur le territoire de l'autre,

reconnaissant qu'un encouragement et une protection contractuelle de ces investissements sont susceptibles de stimuler l'initiative économique privée et d'augmenter la prospérité des deux peuples,

sont convenus de ce qui suit:

Article 1^{er}

Aux fins du présent Traité:

1. le terme "investissements" comprend toutes les catégories d'actifs, investis par un investisseur d'un Etat contractant sur le territoire de l'autre Etat contractant conformément aux lois et règlements en vigueur de ce dernier Etat contractant, notamment
 - a) la propriété de biens mobiliers et immobiliers ainsi que tous autres droits réels tels qu'hypothèques et droits de gage, privilèges, usufruits et droits analogues;

- b) les droits de participation à des sociétés et toutes les autres sortes de participation à des sociétés, y compris les participations minoritaires ou indirectes ainsi que les obligations ou autres titres analogues d'une société;
- c) les créances pécuniaires ou celles relatives à des prestations présentant une valeur économique et qui sont liées à un investissement;
- d) les droits de propriété intellectuelle, notamment les droits d'auteur, brevets, modèles d'utilité, dessins et modèles industriels, marques, noms commerciaux, informations confidentielles techniques et commerciales, procédés techniques, le savoir-faire et la survalueur;
- e) les concessions de droit public ou contractuelles, y compris celles relatives à la prospection et l'exploitation de ressources naturelles;

aucune modification de la forme juridique dans laquelle les actifs ont été investis n'affecte leur caractère d' „investissements,, au sens du présent Traité;

2. le terme "revenus" désigne les montants versés pour une période déterminée au titre d'un investissement, tels que les bénéfices, dividendes, intérêts, redevances d'exploitation de licences ou autres revenus courants;

3. le terme "investisseur" désigne

- a) toute personne physique ayant la nationalité marocaine en vertu de la législation du Royaume du Maroc et tout Allemand au sens de la Loi fondamentale de la République fédérale d'Allemagne effectuant un investissement sur le territoire de l'autre Etat contractant,
- b) toute personne morale ainsi que toute société de commerce ou autre société, ayant son siège sur le territoire du Royaume du Maroc ou de la République fédérale d'Allemagne , et constituée conformément à la législation marocaine ou allemande respectivement, indé-

pendamment de la question de savoir si son activité a un but lucratif ou non, et effectuant un investissement sur le territoire de l'autre Etat contractant;

4. le terme „territoire,, désigne

a) en ce qui concerne le Royaume du Maroc:

le territoire du Royaume du Maroc y compris toute zone maritime située au delà des eaux territoriales du Royaume du Maroc et qui a été ou pourrait être par la suite désignée par la législation du Royaume du Maroc, conformément au droit international, comme étant une zone à l'intérieur de laquelle les droits du Royaume du Maroc relatifs au fond de la mer et au sous-sol marin ainsi qu'aux ressources naturelles, peuvent s'exercer.

b) en ce qui concerne la République fédérale d'Allemagne:

le territoire où le droit de la République fédérale d'Allemagne est applicable et le territoire où le droit international permet à la République fédérale d'Allemagne d'exercer des droits souverains ou la juridiction,

Article 2

(1) Chaque Etat contractant encouragera dans la mesure du possible les investissements des investisseurs de l'autre Etat contractant sur son territoire et admettra ces investissements en conformité avec sa législation.

(2) Dans chaque cas, chaque Etat contractant traitera les investissements des investisseurs de l'autre Etat contractant de façon juste et équitable et leur accordera la pleine protection prévue

par ce Traité. Les revenus de l'investissement et, en cas de réinvestissement, les revenus de leur réinvestissement jouiront de la même protection que l'investissement.

(3) Aucun des Etats contractants ne devra entraver, moyennant des mesures arbitraires ou discriminatoires, l'administration, le maintien, l'usage, la jouissance ou la disposition des investissements des investisseurs de l'autre Etat contractant sur son territoire.

Article 3

(1) Aucun des Etats contractants ne soumettra, sur son territoire, les investissements dont des investisseurs de l'autre Etat contractant sont propriétaires ou qui sont soumis à leur influence, à un traitement moins favorable que celui accordé aux investissements de ses propres investisseurs ou de ceux d'Etats tiers.

(2) Aucun des Etats contractants ne soumettra, sur son territoire, les investisseurs de l'autre Etat contractant, en ce qui concerne l'activité qu'ils exercent en connexion avec des investissements, à un traitement moins favorable que celui accordé à ses propres investisseurs ou à ceux d'Etats tiers.

(3) Ce traitement ne s'étendra pas aux privilèges consentis par un Etat contractant aux investisseurs d'Etats tiers en raison de son appartenance ou association à une union douanière ou économique, un marché commun ou une zone de libre échange.

(4) Le traitement accordé par le présent article ne s'étendra pas aux avantages accordés par un Etat contractant aux investisseurs d'Etats tiers en vertu d'un accord sur la non-double imposition ou de tout autre arrangement dans le domaine fiscal.

Article 4

(1) Les investissements des investisseurs d'un Etat contractant jouiront sur le territoire de l'autre Etat contractant d'une protection et d'une sécurité intégrales.

(2) Les investissements des investisseurs d'un Etat contractant ne pourront faire l'objet, directement ou indirectement, sur le territoire de l'autre Etat contractant, d'une expropriation, nationalisation ou d'autres mesures dont les effets seraient équivalents à ceux d'une expropriation ou d'une nationalisation, que pour des raisons d'utilité publique et contre indemnisation. L'indemnité devra correspondre à la valeur du marché qu'avait l'investissement exproprié immédiatement avant la date à laquelle l'expropriation, la nationalisation ou la mesure semblable, effectives ou imminentes, ont été rendues publiques. L'indemnité devra être versée sans délai et produire, jusqu'à la date du versement, des intérêts calculés au taux bancaire usuel; elle devra être effectivement réalisable et librement transférable. Au plus tard au moment de l'expropriation, de la nationalisation ou de l'exécution d'une mesure semblable, il devra être pourvu de façon adéquate à la fixation et au versement de l'indemnité. La légalité de l'expropriation, de la nationalisation ou de la mesure semblable et le montant de l'indemnité devront pouvoir être vérifiés par une procédure judiciaire ordinaire.

(3) Les investisseurs d'un Etat contractant, dont les investissements auraient subi des pertes par l'effet d'une guerre ou d'un autre conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence national ou d'une émeute sur le territoire de l'autre Etat contractant, bénéficieront de la part de ce dernier, en ce qui concerne les restitutions, indemnités, compensations ou autres contreparties, d'un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui accordé à ses propres investisseurs. De tels versements devront être librement transférables.

(4) En ce qui concerne les matières réglées par le présent article, les investisseurs de l'un des Etats contractants jouiront sur le territoire de l'autre du traitement de la nation la plus favorisée.

Article 5

Chaque Etat contractant garantira aux investisseurs de l'autre Etat contractant le libre transfert des versements effectués en connexion avec un investissement, notamment

- a) du capital et des montants additionnels destinés au maintien ou à l'augmentation de l'investissement;
- b) des montants versés pour une période déterminée au titre d'un investissement, tels que les bénéfices, dividendes, intérêts, redevances d'exploitation de licences et autres revenus courants;
- c) des versements destinés au remboursement d'emprunts tels qu'ils sont définis à l'article 1, paragraphe 1.c;
- d) des recettes tirées de la liquidation ou de l'aliénation, partielle ou totale, de l'investissement;
- e) des indemnités prévues à l'article 4 du présent Traité.

Article 6

Si un Etat contractant, en vertu d'une garantie donnée pour un investissement sur le territoire de l'autre Etat contractant, effectue des versements à ses propres investisseurs, l'autre Etat contractant, sans préjudice des droits du premier Etat contractant découlant de l'article 10 du présent Traité, reconnaîtra la transmission par l'effet de la loi ou d'un contrat, de tous les droits ou revendications de ces investisseurs au premier Etat contractant. En outre, l'autre Etat contractant reconnaîtra la subrogation en faveur du premier Etat contractant dans tous ces droits et revendications que le premier Etat contractant sera autorisé à exercer dans la même mesure que son prédécesseur. En ce qui concerne le transfert des versements au titre de ces droits ou revendications,

les dispositions des paragraphes 2 et 3 de l'article 4 ainsi que de l'article 5 du présent Traité seront applicables mutatis mutandis.

Article 7

(1) Les transferts visés aux paragraphes 2 ou 3 de l'article 4, à l'article 5 ou à l'article 6 du présent Traité seront effectués sans délai au taux de change officiellement applicable à la date du transfert.

(2) En l'absence de marché des changes, le taux à utiliser est le taux le plus récent appliqué aux investissements directs destinés au pays d'accueil ou le taux de change le plus récent pour la conversion de devises en droits de tirage spéciaux, le taux à retenir étant celui qui est le plus favorable pour l'investisseur.

Article 8

(1) S'il résulte de la législation d'un Etat contractant ou d'obligations de droit international qui existent actuellement ou seront fondées à l'avenir entre les Etats contractants en dehors du présent Traité, une réglementation générale ou particulière qui accorde aux investissements des investisseurs de l'autre Etat contractant un traitement plus favorable que celui prévu dans le présent Traité, cette réglementation primera le présent Traité dans la mesure où elle est plus favorable.

(2) Chaque Etat contractant respectera tout autre engagement qu'il aura contracté au sujet des investissements, sur son territoire, des investisseurs de l'autre Etat contractant.

Article 9

Le présent Traité sera également applicable aux questions se posant après l'entrée en vigueur du présent Traité en matière d'investissements qui, en conformité avec la législation de l'autre Etat contractant, ont été réalisés par les investisseurs de l'un des Etats contractants sur le territoire de l'autre Etat avant l'entrée en vigueur du présent Traité.

Article 10

(1) Les divergences de vues entre les Etats contractants relatives à l'interprétation ou l'application du présent Traité devraient, autant que possible, être réglées par les Gouvernements des deux Etats contractants.

(2) Si une divergence de vues ne peut être réglée de cette façon, elle sera soumise à un tribunal d'arbitrage sur demande de l'un des deux Etats contractants.

(3) Le tribunal d'arbitrage sera constitué ad hoc; chaque Etat contractant nommera un membre et les deux membres se mettront d'accord pour choisir comme président le ressortissant d'un Etat tiers qui sera nommé par les Gouvernements des deux Etats contractants. Les membres seront nommés dans un délai de deux mois, le président dans un délai de trois mois après que l'un des Etats contractants aura fait savoir à l'autre qu'il désire soumettre la divergence de vues à un tribunal d'arbitrage.

(4) Si les délais prévus au paragraphe 3 ne sont pas observés et à défaut d'un autre arrangement, chaque Etat contractant pourra prier le Président de la Cour Internationale de Justice de procéder aux nominations nécessaires. Au cas où le Président serait ressortissant de l'un des deux Etats contractants, ou s'il était empêché pour une autre raison, il appartiendrait au Vice-Président de procéder aux nominations. Si le Vice-Président était, lui aussi, ressortissant de l'un des deux Etats contractants ou s'il était également empêché, c'est au membre de la Cour suivant immédia-

tement dans la hiérarchie et qui n'est pas ressortissant de l'un des deux Etats contractants qu'il appartiendrait de procéder aux nominations

(5) Le tribunal d'arbitrage statue sur la base des dispositions du présent Traité et des règles du droit international généralement admis. Le tribunal d'arbitrage statue à la majorité des voix. Ses décisions sont obligatoires. Chaque Etat contractant prendra à sa charge les frais occasionnés par l'activité de son propre arbitre ainsi que les frais de sa représentation dans la procédure devant le tribunal d'arbitrage; les frais du président ainsi que les autres frais seront assumés à parts égales par les deux Etats contractants. Le tribunal d'arbitrage pourra fixer un autre règlement concernant les dépenses. Pour le reste, le tribunal d'arbitrage réglera lui-même sa procédure.

Article 11

(1) Les divergences de vues relatives à des investissements et survenant entre l'un des Etats contractants et un investisseur de l'autre Etat contractant devraient, autant que possible, être réglées à l'amiable entre les parties au différend.

(2) Si la divergence de vues ne peut être réglée dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle l'une des deux parties au différend l'aura soulevée, elle sera soumise à une procédure d'arbitrage sur demande de l'investisseur de l'autre Etat contractant. A moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, la divergence de vues sera soumise à une procédure d'arbitrage dans le cadre de la Convention pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements entre Etats et Ressortissants d'autres Etats du 18 mars 1965.

(3) La sentence arbitrale sera obligatoire et ne pourra faire l'objet de plaintes ou recours autres que ceux prévus par la Convention susmentionnée. Elle sera exécutée conformément au droit national.

(4) Au cours d'une procédure d'arbitrage ou de l'exécution d'une sentence arbitrale, l'Etat contractant partie au différend ne soulevera aucune exception tirée du fait que l'investisseur de l'autre Etat contractant a été dédommagé partiellement ou intégralement par une assurance.

Article 12

L'application du présent Traité ne dépend pas de l'existence de relations diplomatiques ou consulaires entre les deux Etats contractants.

Article 13

Le Protocole annexé au présent Traité en fait partie intégrante.

Article 14

(1) Le présent Traité sera ratifié; l'échange des instruments de ratification aura lieu aussi tôt que possible.

(2) Le présent Traité entrera en vigueur un mois après l'échange des instruments de ratification. Il restera en vigueur pendant dix ans et sera prolongé par la suite pour une durée illimitée à moins d'être dénoncé par écrit par l'un des deux Etats contractants sous réserve d'un préavis de douze mois avant son expiration. A l'expiration de la période de dix ans, le présent Traité pourra être dénoncé à tout moment sous réserve d'un préavis de douze mois.


(3) Pour les investissements effectués avant la date d'expiration du présent Traité, les articles 1 à 13 ci-dessus resteront encore applicables pendant quinze ans à partir de la date d'expiration du présent Traité.

Article 15

Dès l'entrée en vigueur du présent Traité, le Traité du 31 août 1961 entre le Royaume du Maroc et la République fédérale d'Allemagne relatif à l'encouragement des investissements de capitaux cessera de produire ses effets.

Fait à Rabat, le 6 août 2001, en double exemplaire en langues arabe, allemande, et française les trois textes faisant foi. En cas de divergence dans l'interprétation du texte arabe et du texte allemand, le texte français prévaudra.

Pour le
Royaume du Maroc



Pour la
République fédérale d'Allemagne

Klaus-Dieter Schell

Protocole
annexé au
Traité
entre
le Royaume du Maroc
et
la République fédérale d'Allemagne
relatif à
l'encouragement et la protection mutuels des investissements

Lors de la signature du Traité entre le Royaume du Maroc et la République fédérale d'Allemagne relatif à l'encouragement et à la protection mutuels des investissements, les plénipotentiaires, dûment autorisés à cet effet, sont convenus, en outre, des dispositions suivantes qui seront considérées comme faisant partie intégrante du Traité:

1. Ad article 3

- a) Seront considérés comme "activités" au sens du paragraphe 2 de l'article 3 notamment, mais pas exclusivement, l'administration, le maintien, l'usage, la jouissance et la disposition d'un investissement. Seront considérées notamment comme "traitements moins favorables" au sens de l'article 3 toute inégalité de traitement en cas de restrictions à l'achat de matières premières et de matières auxiliaires, d'énergie et de combustibles ainsi que de moyens de production et d'exploitation de tout genre, toute inégalité de traitement en cas d'entraves à la vente de produits à l'intérieur du pays et à l'étranger ainsi que toutes autres mesures ayant un effet analogue. Les mesures prises pour des raisons de sécurité, d'ordre et de santé publics ou de moralité ne seront pas considérées comme "traitement moins favorable" au sens de l'article 3.

- b) Les Etats contractants examineront avec bienveillance, dans le cadre de leur législation interne, les demandes d'entrée et d'autorisation de séjour introduites par des personnes relevant de l'un des Etats contractants et qui désirent entrer sur le territoire de l'autre Etat contractant en connexion avec un investissement; il en sera de même pour les travailleurs relevant de l'un des Etats contractants et qui désirent, en connexion avec un investissement, entrer sur le territoire de l'autre Etat contractant et y séjourner en vue d'exercer une activité rémunérée. Les demandes de permis de travail seront également examinées avec bienveillance.

2. Ad article 7

Sera considéré comme effectué "sans délai" au sens du paragraphe 1 de l'article 7, tout transfert qui aura lieu dans le délai normalement nécessaire à l'observation des formalités de transfert. Le délai commencera à courir à la date de l'introduction de la demande remplie en bonne et due forme. Il ne devra en aucun cas dépasser deux mois.

- 3. En cas de transport de biens ou de personnes en connexion avec un investissement, un Etat contractant n'exclura ni n'entravera les entreprises de transport relevant de l'autre Etat contractant et, en cas de besoin, accordera les autorisations nécessaires aux transports.

[GERMAN TEXT – TEXTE ALLEMAND]

Vertrag

zwischen

dem Königreich Marokko

und

der Bundesrepublik Deutschland

über

die gegenseitige Förderung und den gegenseitigen Schutz von

Kapitalanlagen

Das Königreich Marokko
und
die Bundesrepublik Deutschland -

in dem Wunsch, die wirtschaftliche Zusammenarbeit zwischen beiden Staaten zu vertiefen,

in dem Bestreben, günstige Bedingungen für Kapitalanlagen von Investoren des einen Staates im Hoheitsgebiet des anderen Staates zu schaffen,

in der Erkenntnis, dass eine Förderung und ein vertraglicher Schutz dieser Kapitalanlagen geeignet sind, die private wirtschaftliche Initiative zu beleben und den Wohlstand beider Völker zu mehren -

haben folgendes vereinbart:

Artikel I

Für die Zwecke dieses Vertrags

1. umfasst der Begriff "Kapitalanlagen" Vermögenswerte jeder Art, die ein Investor des einen Vertragsstaats im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats in Übereinstimmung mit dessen Gesetzen und sonstigen Rechtsvorschriften anlegt, insbesondere
 - a) Eigentum an beweglichen und unbeweglichen Sachen sowie alle sonstigen dinglichen Rechte wie Hypotheken und Pfandrechte, Rechte auf vorzugsweise Befriedigung, Nießbrauch und ähnliche Rechte;

- b) Anteilsrechte an Gesellschaften und alle anderen Arten von Beteiligungen an Gesellschaften einschließlich Minderheitsbeteiligungen oder indirekte Beteiligungen sowie Schuldverschreibungen und ähnliche Titel einer Gesellschaft;
- c) Ansprüche auf Geld oder Leistungen, die einen wirtschaftlichen Wert haben und im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehen;
- d) Rechte des geistigen Eigentums, wie insbesondere Urheberrechte, Patente, Gebrauchsmuster, gewerbliche Muster und Modelle, Marken, Handelsnamen, Betriebs- und Geschäftsgeheimnisse, technische Verfahren, Know-how und Goodwill;
- e) öffentlich-rechtliche und vertraglich vereinbarte Konzessionen einschließlich Aufsuchungs- und Gewinnungskonzessionen für natürliche Ressourcen;

eine Änderung der Form, in der Vermögenswerte angelegt werden, lässt ihre Eigenschaft als Kapitalanlage im Sinne dieses Vertrags unberührt;

2. bezeichnet der Begriff "Einkünfte" diejenigen Beträge, die auf eine Kapitalanlage für einen bestimmten Zeitraum anfallen, wie Gewinnanteile, Dividenden, Zinsen, Lizenzgebühren oder andere laufende Einkünfte;

3. bezeichnet der Begriff "Investor"

- a) natürliche Personen marokkanischer Staatsangehörigkeit im Sinne der Rechtsvorschriften des Königreichs Marokko und Deutsche im Sinne des Grundgesetzes für die Bundesrepublik Deutschland, die eine Kapitalanlage im Hoheitsgebiet des jeweils anderen Vertragsstaats vornehmen
- b) jede juristische Person sowie jede Handelsgesellschaft oder sonstige Gesellschaft mit Sitz im Hoheitsgebiet des Königreichs Marokko oder der Bundesrepublik Deutschland, die

rechtmäßig nach marokkanischem oder deutschem Recht gegründet wurde, gleichviel, ob ihre Tätigkeit auf Gewinn gerichtet ist oder nicht, und in dem Hoheitsgebiet des jeweils anderen Vertragsstaats eine Kapitalanlage vornimmt;

4. bezeichnet der Begriff „Hoheitsgebiet,,

a) in Bezug auf das Königreich Marokko:

das Hoheitsgebiet des Königreichs Marokko einschließlich jeder außerhalb der Hoheitsgewässer des Königreichs Marokko gelegenen Meereszone, die in den Rechtsvorschriften des Königreichs Marokko in Übereinstimmung mit dem Völkerrecht als Zone bezeichnet wurde oder noch bezeichnet werden kann, innerhalb deren das Königreich Marokko seine Rechte in Bezug auf den Meeresboden und den Meeresuntergrund sowie auf die natürlichen Ressourcen ausüben kann.

b) in Bezug auf die Bundesrepublik Deutschland:

das Hoheitsgebiet, in dem das Recht der Bundesrepublik Deutschland Anwendung findet und das Hoheitsgebiet, in dem das Völkerrecht der Bundesrepublik Deutschland die Ausübung von souveränen Rechten oder Hoheitsbefugnissen erlaubt.

Artikel 2

(1) Jeder Vertragsstaat wird in seinem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats nach Möglichkeit fördern und diese Kapitalanlagen in Übereinstimmung mit seinen Rechtsvorschriften zulassen.

(2) Jeder Vertragsstaat wird in seinem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in jedem Fall gerecht und billig behandeln und ihnen den vollen Schutz dieses Vertrags gewähren. Einkünfte aus der Kapitalanlage und im Fall ihrer Wiederanlage auch die Einkünfte daraus genießen den gleichen Schutz wie die Kapitalanlage.

(3) Ein Vertragsstaat darf die Verwaltung, die Erhaltung, den Gebrauch, die Nutzung oder die Verfügung über die Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in seinem Hoheitsgebiet nicht durch willkürliche oder diskriminierende Maßnahmen beeinträchtigen.

Artikel 3

(1) Jeder Vertragsstaat behandelt Kapitalanlagen in seinem Hoheitsgebiet, die im Eigentum oder unter dem Einfluss von Investoren des anderen Vertragsstaats stehen, nicht weniger günstig als Kapitalanlagen der eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten.

(2) Jeder Vertragsstaat behandelt Investoren des anderen Vertragsstaats hinsichtlich ihrer Betätigung im Zusammenhang mit Kapitalanlagen in seinem Hoheitsgebiet nicht weniger günstig als seine eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten.

(3) Diese Behandlung bezieht sich nicht auf Vorrechte, die ein Vertragsstaat den Investoren dritter Staaten wegen seiner Mitgliedschaft in einer Zoll- oder Wirtschaftsunion, einem gemeinsamen Markt oder einer Freihandelszone oder wegen seiner Assoziation damit einräumt.

(4) Die in diesem Artikel gewährte Behandlung bezieht sich nicht auf Vergünstigungen, die ein Vertragsstaat den Investoren dritter Staaten aufgrund eines Abkommens zur Vermeidung der Doppelbesteuerung oder sonstiger Übereinkünfte über Steuerfragen gewährt.

Artikel 4

(1) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats genießen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats vollen Schutz und volle Sicherheit.

(2) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats dürfen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats nur zum allgemeinen Wohl und gegen Entschädigung direkt oder indirekt enteignet, verstaatlicht oder anderen Maßnahmen unterworfen werden, die in ihren Auswirkungen einer Enteignung oder Verstaatlichung gleichkommen. Die Entschädigung muss dem Marktwert der enteigneten Kapitalanlage unmittelbar vor dem Zeitpunkt entsprechen, in dem die tatsächliche oder drohende Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbare Maßnahme öffentlich bekannt wurde. Die Entschädigung muss unverzüglich geleistet werden und ist bis zum Zeitpunkt der Zahlung mit dem üblichen bankmäßigen Zinssatz zu verzinsen; sie muss tatsächlich verwertbar und frei transferierbar sein. Spätestens im Zeitpunkt der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme muss in geeigneter Weise für die Festsetzung und Leistung der Entschädigung Vorsorge getroffen sein. Die Rechtmäßigkeit der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme und die Höhe der Entschädigung müssen in einem ordentlichen Rechtsverfahren nachgeprüft werden können.

(3) Investoren eines Vertragsstaats, die durch Krieg oder sonstige bewaffnete Auseinandersetzungen, Revolution, Staatsnotstand oder Aufruhr im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats Verluste an Kapitalanlagen erleiden, werden von diesem Vertragsstaat hinsichtlich der Rückerstattungen, Abfindungen, Entschädigungen oder sonstigen Gegenleistungen nicht weniger günstig behandelt als seine eigenen Investoren. Solche Zahlungen müssen frei transferierbar sein.

(4) Hinsichtlich der in diesem Artikel geregelten Angelegenheiten genießen die Investoren eines Vertragsstaats im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats Meistbegünstigung.

Artikel 5

Jeder Vertragsstaat gewährleistet den Investoren des anderen Vertragsstaats den freien **Transfer** der im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehenden Zahlungen, insbesondere

- a) des Kapitals und zusätzlicher Beträge zur Aufrechterhaltung oder Ausweitung der Kapitalanlage;
- b) derjenigen Beträge, die auf eine Kapitalanlage für einen bestimmten Zeitraum anfallen, wie Gewinnanteile, Dividenden, Zinsen, Lizenzgebühren oder andere laufende Einkünfte;
- c) zur Rückzahlung von Darlehen im Sinne von Artikel 1 Nummer 1 Buchstabe c;
- d) des Erlöses aus der vollständigen oder teilweisen Liquidation oder Veräußerung der Kapitalanlage;
- e) der in Artikel 4 vorgesehenen Entschädigungen.

Artikel 6

Leistet ein Vertragsstaat seinen Investoren Zahlungen aufgrund einer Gewährleistung für eine Kapitalanlage im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats, so erkennt dieser andere Vertragsstaat unbeschadet der Rechte des erstgenannten Vertragsstaats aus Artikel 10 die Übertragung aller Rechte oder Ansprüche dieser Investoren kraft Gesetzes oder aufgrund Rechtsgeschäfts auf den erstgenannten Vertragsstaat an. Ferner erkennt der andere Vertragsstaat den Eintritt des erstgenannten Vertragsstaats in alle diese Rechte oder Ansprüche an, welche der erstgenannte Vertragsstaat in demselben Umfang wie sein Rechtsvorgänger auszuüben berechtigt ist. Für den

Transfer von Zahlungen aufgrund dieser Rechte oder Ansprüche gelten Artikel 4 Absätze 2 und 3 und Artikel 5 entsprechend.

Artikel 7

(1) Transferierungen nach Artikel 4 Absätze 2 oder 3, Artikel 5 oder Artikel 6 erfolgen unverzüglich zu dem am Tag des Transfers geltenden amtlichen Wechselkurs.

(2) In Ermangelung eines Devisenmarktes ist - je nachdem, was für den Investor günstiger ist - der letztgültige Kurs für in das Gastland gerichtete Direktinvestitionen oder der letztgültige Kurs für die Umrechnung von Devisen in Sonderziehungsrechte heranzuziehen.

Artikel 8

(1) Ergibt sich aus den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaats oder aus völkerrechtlichen Verpflichtungen, die neben diesem Vertrag zwischen den Vertragsstaaten bestehen oder in Zukunft begründet werden, eine allgemeine oder besondere Regelung, durch die den Kapitalanlagen der Investoren des anderen Vertragsstaats eine günstigere Behandlung als nach diesem Vertrag zu gewähren ist, so geht diese Regelung dem vorliegenden Vertrag insoweit vor, als sie günstiger ist.

(2) Jeder Vertragsstaat wird jede andere Verpflichtung einhalten, die er in Bezug auf Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in seinem Hoheitsgebiet übernommen hat.

Artikel 9

Dieser Vertrag gilt auch für Angelegenheiten, die sich nach dem Inkrafttreten des Vertrags bei Kapitalanlagen ergeben, die Investoren des einen Vertragsstaats in Übereinstimmung mit den Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaats in dessen Hoheitsgebiet schon vor dem Inkrafttreten des Vertrags vorgenommen haben.

Artikel 10

- (1) Meinungsverschiedenheiten zwischen den Vertragsstaaten über die Auslegung oder Anwendung dieses Vertrags sollen, soweit möglich, durch die Regierungen der beiden Vertragsstaaten beigelegt werden.
- (2) Kann eine Meinungsverschiedenheit auf diese Weise nicht beigelegt werden, so ist sie auf Verlangen eines der beiden Vertragsstaaten einem Schiedsgericht zu unterbreiten.
- (3) Das Schiedsgericht wird von Fall zu Fall gebildet, indem jeder Vertragsstaat ein Mitglied bestellt und beide Mitglieder sich auf den Angehörigen eines dritten Staates als Obmann einigen, der von den Regierungen der beiden Vertragsstaaten zu bestellen ist. Die Mitglieder sind innerhalb von zwei Monaten, der Obmann innerhalb von drei Monaten zu bestellen, nachdem der eine Vertragsstaat dem anderen mitgeteilt hat, dass er die Meinungsverschiedenheit einem Schiedsgericht unterbreiten will.
- (4) Werden die in Absatz 3 genannten Fristen nicht eingehalten, so kann in Ermangelung einer anderen Vereinbarung jeder Vertragsstaat den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofs bitten, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Besitzt der Präsident die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten oder ist er aus einem anderen Grund verhindert, so soll der Vizepräsident die Ernennungen vornehmen. Besitzt auch der Vizepräsident die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten oder ist auch er verhindert, so soll das im Rang nächstfolgende Mitglied des Gerichtshofs, das nicht die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten besitzt, die Ernennungen vornehmen.
- (5) Das Schiedsgericht entscheidet auf der Grundlage dieses Vertrags sowie der allgemein gültigen Regeln des Völkerrechts. Das Schiedsgericht entscheidet mit Stimmenmehrheit. Seine Entscheidungen sind bindend. Jeder Vertragsstaat trägt die Kosten seines Mitglieds sowie seiner Vertretung in dem Verfahren vor dem Schiedsgericht; die Kosten des Obmanns sowie die sons-

tigen Kosten werden von den beiden Vertragsstaaten zu gleichen Teilen getragen. Das Schiedsgericht kann eine andere Kostenregelung treffen. Im Übrigen regelt das Schiedsgericht sein Verfahren selbst.

Artikel 11

(1) Meinungsverschiedenheiten in bezug auf Kapitalanlagen zwischen einem der Vertragsstaaten und einem Investor des anderen Vertragsstaats sollen, soweit möglich, zwischen den Streitparteien gütlich beigelegt werden.

(2) Kann die Meinungsverschiedenheit innerhalb einer Frist von sechs Monaten ab dem Zeitpunkt ihrer Geltendmachung durch eine der beiden Streitparteien nicht beigelegt werden, so wird sie auf Verlangen des Investors des anderen Vertragsstaats einem Schiedsverfahren unterworfen. Sofern die Streitparteien keine abweichende Vereinbarung treffen, wird die Meinungsverschiedenheit einem Schiedsverfahren im Rahmen des Übereinkommens vom 18. März 1965 zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten unterworfen.

(3) Der Schiedsspruch ist bindend und unterliegt keinen anderen als den in dem genannten Übereinkommen vorgesehenen Rechtsmitteln oder sonstigen Rechtsbehelfen. Er wird nach innerstaatlichem Recht vollstreckt.

(4) Der an der Streitigkeit beteiligte Vertragsstaat wird während eines Schiedsverfahrens oder der Vollstreckung eines Schiedsspruchs nicht als Einwand geltend machen, dass der Investor des anderen Vertragsstaats eine Entschädigung für einen Teil des Schadens oder den Gesamtschaden aus einer Versicherung erhalten hat.

Artikel 12

Dieser Vertrag gilt unabhängig davon, ob zwischen den beiden Vertragsstaaten diplomatische oder konsularische Beziehungen bestehen

Artikel 13

Das beiliegende Protokoll ist Bestandteil dieses Vertrags.

Artikel 14

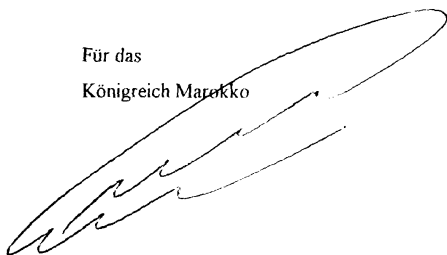
- (1) Dieser Vertrag bedarf der Ratifikation; die Ratifikationsurkunden werden so bald wie möglich ausgetauscht.
- (2) Dieser Vertrag tritt einen Monat nach Austausch der Ratifikationsurkunden in Kraft. Er bleibt zehn Jahre lang in Kraft; nach deren Ablauf verlängert sich die Geltungsdauer auf unbegrenzte Zeit, sofern nicht einer der beiden Vertragsstaaten den Vertrag mit einer Frist von zwölf Monaten vor Ablauf schriftlich kündigt. Nach Ablauf von zehn Jahren kann der Vertrag jederzeit mit einer Frist von zwölf Monaten gekündigt werden.
- (3) Für Kapitalanlagen, die bis zum Zeitpunkt des Außerkrafttretens dieses Vertrags vorgenommen worden sind, gelten die Artikel 1 bis 13 noch für weitere fünfzehn Jahre vom Tag des Außerkrafttretens des Vertrags an.

Artikel 15

Mit dem Inkrafttreten dieses Vertrags tritt der Vertrag vom 31. August 1961 zwischen dem Königreich Marokko und der Bundesrepublik Deutschland über die Förderung von Kapitalanlagen außer Kraft.

Geschehen zu *Rabat* am *6. August 2001* in zwei Urschriften,
jede in, arabischer, deutscher und französischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei
unterschiedlicher Auslegung des arabischen und des deutschen Wortlauts ist der französische
Wortlaut maßgebend.

Für das
Königreich Marokko



Für die
Bundesrepublik Deutschland

Mano Dieter Schrad

Protokoll
zum
Vertrag
zwischen
dem Königreich Marokko
und
der Bundesrepublik Deutschland
über
die gegenseitige Förderung und den gegenseitigen Schutz von
Kapitalanlagen

Bei der Unterzeichnung des Vertrags zwischen dem Königreich Marokko und der Bundesrepublik Deutschland über die gegenseitige Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen haben die hierzu gehörig befugten Bevollmächtigten außerdem folgende Bestimmungen vereinbart, die als Bestandteil des Vertrags gelten:

1. Zu Artikel 3

- a) Als "Betätigung" im Sinne des Artikels 3 Absatz 2 ist insbesondere, aber nicht ausschließlich, die Verwaltung, die Erhaltung, der Gebrauch, die Nutzung und die Verfügung über eine Kapitalanlage anzusehen. Als eine "weniger günstige" Behandlung im Sinne des Artikels 3 ist insbesondere anzusehen, die unterschiedliche Behandlung im Falle von Einschränkungen des Bezugs von Roh- und Hilfsstoffen, Energie und Brennstoffen sowie Produktions- und Betriebsmitteln aller Art, die unterschiedliche Behandlung im Falle von Behinderungen des Absatzes von Erzeugnissen im In- und Ausland sowie sonstige Maßnahmen mit ähnlicher Auswirkung. Maßnahmen, die aus Gründen der öffentlichen Sicherheit

und Ordnung, der Volksgesundheit oder Sittlichkeit zu treffen sind, gelten nicht als "weniger günstige" Behandlung im Sinne des Artikels 3.

- b) Die Vertragsstaaten werden im Rahmen ihrer innerstaatlichen Rechtsvorschriften **Anträge** auf die Einreise und den Aufenthalt von Personen des einen Vertragsstaats, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen wollen, wohlwollend prüfen; das gleiche gilt für Arbeitnehmer des einen Vertragsstaats, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen und sich dort aufhalten wollen, um eine Tätigkeit als Arbeitnehmer auszuüben. Auch Anträge auf Erteilung der Arbeitserlaubnis werden wohlwollend geprüft.

2. Zu Artikel 7

Als "unverzüglich" durchgeführt im Sinne des Artikels 7 Absatz 1 gilt ein Transfer, der innerhalb einer Frist erfolgt, die normalerweise zur Beachtung der Transferförmlichkeiten erforderlich ist. Die Frist beginnt mit der Einreichung eines formgerechten Antrags. Sie darf unter keinen Umständen zwei Monate überschreiten.

3. Bei Beförderungen von Gütern und Personen, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehen, wird ein Vertragsstaat die Transportunternehmen des anderen Vertragsstaats weder ausschalten noch behindern und, soweit erforderlich, Genehmigungen zur Durchführung der Transporte erteilen.

[TRANSLATION – TRADUCTION]

TREATY BETWEEN THE KINGDOM OF MOROCCO AND THE FEDERAL
REPUBLIC OF GERMANY ON THE MUTUAL ENCOURAGEMENT
AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Kingdom of Morocco and the Federal Republic of Germany,
Desiring to intensify economic cooperation between both States,
Intending to create favourable conditions for investments by investors of either State
in the territory of the other,
Recognizing that the encouragement and contractual protection of such investments
are apt to stimulate private business initiative and increase the prosperity of both nations,
Have agreed as follows:

Article 1

For the purposes of this Treaty:

1. The term “investments” comprises assets of all kinds invested by an investor of
a Contracting State in the territory of the other Contracting State in accordance with the
laws and regulations in force in the latter Contracting State, including in particular:

(a) Movable and immovable property, as well as any other rights in rem such as
mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights;

(b) Shares in companies and all other kinds of interests in companies, including mi-
nority or indirect holdings, as well as bonds or other securities of a company;

(c) Claims to money or claims to any benefit having an economic value and relating
to an investment;

(d) Intellectual property rights, including, in particular, copyrights, patents, utility
models, industrial designs and models, trade marks, trade names, technical and business
secrets, technical processes, know-how and goodwill;

(e) Concessions granted under public law or under contract, including concessions to
prospect for and exploit natural resources,

Any alteration of the legal form in which assets have been invested shall not affect
their character as investments in the sense of the present Treaty.

2. The term “returns” means amounts yielded by an investment over any given pe-
riod, such as profits, dividends, interest, licence fees and other standard returns.

3. The term “investor” means:

(a) Any natural person who is a Moroccan national under the law of the Kingdom of
Morocco or who is a German within the meaning of the Basic Law of the Federal Repub-
lic of Germany and who makes an investment within the territory of the other Contracting
Party;

(b) Any legal person as well as any trading company or other company having its head office in the territory of the Kingdom of Morocco or the Federal Republic of Germany and constituted in accordance with Moroccan or German law respectively, irrespective of whether or not its activities are directed at profit, and which makes an investment within the territory of the other Contracting State.

4. The term “territory” means:

(a) With respect to the Kingdom of Morocco: the territory of the Kingdom of Morocco, including all maritime areas situated beyond the territorial waters of the Kingdom of Morocco which have been or may subsequently be designated in the legislation of the Kingdom of Morocco, in accordance with international law, an area within which the Kingdom of Morocco can exercise its rights in relation to the seabed and to the maritime subsoil as well as to natural resources;

(b) With respect to the Federal Republic of Germany: the territory in which the law of the Federal Republic of Germany is applicable and the territory in which international law permits the Federal Republic of Germany to exercise sovereign rights or jurisdiction.

Article 2

1. Each Contracting State shall promote as far as possible investments by investors of the other Contracting State within its territory and shall admit such investments in accordance with its laws.

2. In every case, each Contracting State shall treat investments of investors of the other Contracting State fairly and equitably and shall provide them with the full protection contemplated under this Treaty. Returns on such investments and, in the event of reinvestment, returns on such reinvestment shall enjoy the same protection as the initial investment.

3. Neither Contracting State shall impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting State.

Article 3

1. Neither Contracting State shall, in its territory, subject investments owned or controlled by investors of the other Contracting State to treatment less favourable than that which it accords to investments of its own investors or to those of third States.

2. Neither Contracting State shall in its territory subject investors of the other Contracting State, as regards their activities in connection with investments, to treatment less favourable than that which it accords to its own investors or to those of third States.

3. Such treatment shall not extend to any privileges which a Contracting State accords to investors of third States on account of its membership in, or association with, a customs or economic union, a common market or a free trade zone.

4. The treatment granted under this Article shall not extend to any benefits which either Contracting State accords to investors of third States under an avoidance of double taxation agreement or any other agreement regarding taxation.

Article 4

1. Investments by investors of a Contracting State shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting State.

2. Investments by investors of a Contracting State shall not be expropriated, nationalized or subjected to any other measure whose effect would be equivalent to expropriation or nationalization, directly or indirectly, in the territory of the other Contracting State, except for a public purpose and compensation. Such compensation shall be equivalent to the market value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or impending expropriation, nationalization or other comparable measure became publicly known. The compensation shall be paid without delay, shall carry interest computed at the normal bank rate until the date of payment, and shall be effectively realizable and freely transferable. Provision shall be made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation, nationalization or other comparable measure for the determination and payment of such compensation. The legality of any such expropriation, nationalization or other comparable measure and the amount of such compensation shall be subject to review by due process of law.

3. Investors of a Contracting State whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting State owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency or revolt shall be accorded treatment no less favourable by such other Contracting State than that which the latter accords to its own investors as regards restitution, indemnification, compensation or other valuable consideration. Such payments shall be freely transferable.

4. Investors of either Contracting State shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory of the other Contracting State in respect of the matters contemplated in this Article.

Article 5

Each Contracting State shall guarantee to investors of the other Contracting State the free transfer of payments in connection with an investment, in particular:

- (a) Of the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;
- (b) Of amounts paid for a specified period in respect of an investment, such as profits, dividends, interest, licence fees and other standard returns;
- (c) In repayment of loans as defined in Article 1, paragraph 1(c);
- (d) Of the proceeds from the liquidation or sale of the whole or any part of the investment;
- (e) Of the compensation contemplated in Article 4 of this Treaty.

Article 6

If a Contracting State makes payments to its own investors under a guarantee which it has assumed in respect of an investment in the territory of the other Contracting State, the latter Contracting State shall, without prejudice to the rights of the former Contracting

State under Article 10 of this Treaty, recognize the assignment, whether by operation of law or pursuant to a legal transaction, of any rights or claims of such investors upon the former Contracting State. The latter Contracting State shall also recognize the subrogation of the former Contracting State to any such assigned rights or claims which that Contracting State shall be entitled to assert to the same extent as its predecessor in title. As regards the transfer of payments based on the assigned rights or claims, Article 4, paragraphs 2 and 3, and Article 5 of this Treaty shall, *mutatis mutandis*, apply.

Article 7

1. The transfers referred to in Article 4, paragraphs 2 or 3, Article 5 or Article 6 of this Treaty shall be made without delay at the official rate of exchange in effect on the date of transfer.

2. In the absence of a market for foreign exchange, the rate to be used shall be the most recent rate applied to direct investments in the host country or the most recent exchange rate for conversion of currencies into special drawing rights, whichever is more favourable for the investor.

Article 8

1. If the laws of either Contracting State or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting States in addition to this Treaty contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting State to a treatment more favourable than is provided for under this Treaty, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over this Treaty.

2. Each Contracting State shall observe any other obligation it has assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting State.

Article 9

This Treaty shall also apply to questions arising after its entry into force with respect to investments which, in accordance with the law of the other Contracting State, have been effected by investors of either Contracting State in the territory of the other Contracting State before the entry into force of this Treaty.

Article 10

1. Differences between the Contracting States concerning the interpretation or application of this Treaty shall as far as possible be settled by the Governments of the two Contracting States.

2. If a difference cannot thus be settled, it shall upon the request of either Contracting State be submitted to an arbitration tribunal.

3. This arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows:

Each Contracting State shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman to be appointed by the Governments of the two Contracting States. The members shall be appointed within two months, and the chairman within three months from the date on which either Contracting State has notified the other Contracting State that it wishes to submit the difference to an arbitration tribunal.

4. If the time limits specified in paragraph 3 have not been observed, either Contracting State may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting State or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall make the appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting State or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a national of either Contracting State shall make the appointments.

5. The arbitration tribunal shall reach its decision on the basis of the provisions of this Treaty and of the generally recognized rules of international law. The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Its decisions shall be final and binding. Each Contracting State shall bear the cost of its own member and of its representatives at the arbitration proceedings. The cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting States. The arbitration tribunal may make a different decision concerning costs. In other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

Article 11

1. Disputes over investments between a Contracting State and an investor of the other Contracting State shall as far as possible be settled amicably between the parties concerned.

2. If the dispute is not settled within six months of the date when it is raised by one of the parties concerned, it shall, at the request of the investor of the other Contracting State, be submitted for arbitration. Unless the parties concerned agree otherwise, the dispute shall be submitted for arbitration under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States of 18 March 1965.

3. The award shall be final and binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than that provided for in the said Convention. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

4. During arbitration proceedings or proceedings for the enforcement of an award, the Contracting State involved in the dispute shall not raise the objection that the investor of the other Contracting State has received compensation under an insurance contract in respect of all or part of the damage or losses.

Article 12

This Treaty shall apply irrespective of whether diplomatic or consular relations exist between the Contracting States.

Article 13

The Protocol annexed to this Treaty shall be an integral part thereof.

Article 14

1. This Treaty shall be ratified; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.

2. This Treaty shall enter into force one month after the exchange of instruments of ratification. It shall remain in force for a period of ten years and shall be extended thereafter for an indefinite period unless terminated in writing by either Contracting State twelve months before its expiration. After the expiry of the period of ten years, this Treaty may be terminated at any time with twelve months' notice.

3. In respect of investments made prior to the date of termination of this Treaty, the provisions of Articles 1 to 13 above shall remain effective for a further period of fifteen years from the date of termination of this Treaty.

Article 15

With the entry into force of this Treaty, the Treaty of 31 August 1961 between the Kingdom of Morocco and the Federal Republic of Germany on the encouragement of capital investments shall cease to have effect.

DONE at Rabat on 6 August 2001 in two originals, each in the Arabic, German and French languages, the three texts being equally authoritative. In case of difference in the interpretation of the Arabic and German texts, the French text shall prevail.

For the Kingdom of Morocco:

FATHALLA OUALALOU

For the Federal Republic of Germany:

HANS-DIETER SCHEEL

PROTOCOL ANNEXED TO THE TREATY BETWEEN THE KINGDOM OF MOROCCO AND THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY ON THE MUTUAL ENCOURAGEMENT AND PROTECTION OF INVESTMENTS

On signing the Treaty between the Kingdom of Morocco and the Federal Republic of Germany on the mutual encouragement and protection of investments, the plenipotentiaries, being duly authorized thereto, have, in addition, agreed on the following provisions, which shall be deemed an integral part of the Treaty.

1. Ad Article 3

(a) The following shall more particularly, though not exclusively, be deemed “activities” within the meaning of Article 3, paragraph 2: the management, maintenance, use, enjoyment and disposal of an investment. The following shall, in particular, be deemed “treatment less favourable” within the meaning of Article 3: unequal treatment in the case of restrictions on the purchase of raw or auxiliary materials, of energy or fuel or of means of production or operation of any kind, unequal treatment in the case of impeding the marketing of products inside or outside the country, as well as any other measures having similar effects. Measures necessary for reasons of public security and order, public health or morality shall not be deemed “treatment less favourable” within the meaning of Article 3.

(b) The Contracting States shall within the framework of their domestic law give sympathetic consideration to applications for the entry and stay of nationals of either Contracting State who wish to enter the territory of the other Contracting State in connection with an investment; the same shall apply to workers of either Contracting State who, in connection with an investment, wish to enter the territory of the other Contracting State and stay there to take up gainful employment. Applications for work permits shall also be given sympathetic consideration.

2. Ad Article 7

A transfer shall be deemed to have been made “without delay” within the meaning of Article 7, paragraph 1, if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities. The said period shall commence on the day on which the relevant request has been submitted in due form and may on no account exceed two months.

3. Whenever goods or persons are to be transported in connection with an investment, neither Contracting State shall exclude or hinder transport enterprises of the other Contracting State and shall issue such permits as may be required to carry out such transport.